الصراع الحدودي بين العراق والكويت

The border conflict between Iraq and Kuwait

مدرس مساعد : حسين مجيد عبد علي ياسين

جامعة الكوفة /كلية التربية الاساسية/ قسم اللغة العربية

Assistant Lecturer : Hussein Majeed Abdul Ali Yassin

University of Kufa / College of Basic Education /

Department of Arabic Language

husseinmalhusnawi@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.64354/ofon.njlp.1.1.2

الملخص

تعد الحدود الدولية من أهم موضوعات القانون الدولي فضلا عن أنها تشكل مصدرا لكثير من المنازعات الدولية وتعد سببا للعديد منها ، وكذلك تعد أكثرها شيوعاً في البحث كما تكون نشأتها خطرا على السلم والأمن الدوليين ، لمساسها بسيادة الدولة مباشرة وتهديدها لكيانها ووجودها، ويزخر الواقع الدولي بالعديد منها إذ يمكن القول أنه لم تسلم دولة على طول تاريخها من نزاع خاص بحدودها. ولعل حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات مؤلمة على المنطقة وما شكلته من نزاع حدودي بين العراق والكويت، لخير دليل على ما يمكن أن تؤول اليه أزمات الحدود العراقية الكويتية، وما قد تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وخطر عليهما، لذلك نرى أن مشكلة الحدود من الصعب إيجاد الحلول لها لان كثيراً من الدول تتفق في بداية الأمر وسرعان ما تنقض الاتفاق. وحتى القانون الدولي يرى أن موضوع الحدود معضلة من الصعب اللجوء اليها عن طريق الوسائل السلمية، وأحيانا قد تؤدي مشكلة الحدود إلى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. لذا نرى أن أزمة الحدود العراقية الكويتية لها أهمية سياسية كبيرة طالما أن الحدود هي التي تحدد سيادة الدولة وكيانها الخاص بها، أو قد تؤدي هذه الأزمة إلى نشوب حروب وصراعات، وهذه بدورها تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. فمن الراجح اللجوء إلى البحث عن هذه المعضلة التي لا زالت مستعصية لحد الآن وهي أزمات الحدود العراقية الكويتية.

الكلمات المفتاحية : الحدود الدولية، **القانون الدولي**، **الأزمة العراقية الكويتية**، **السلم والأمن الدوليان**، **النزاعات الحدودية**

Abstract

International borders are one of the most important topics of international law. They are also the source and cause of many international disputes. They are also the most commonly researched, and their emergence poses a threat to international peace and security, as they directly impinge on a state's sovereignty and threaten its very existence. International reality abounds with such disputes, and it can be said that no state throughout its history has been spared a border dispute. Perhaps the Second Gulf War and its painful repercussions for the region, including the border dispute between Iraq and Kuwait, are the best evidence of the potential consequences of Iraqi-Kuwaiti border crises and the threat they may pose to international peace and security. Therefore, we believe that border issues are difficult to resolve, as many countries initially agree only to quickly break them. Even international law considers the issue of borders a dilemma that is difficult to resolve through peaceful means, and sometimes border issues may even endanger international peace and security. Therefore, we believe that the Iraqi-Kuwaiti border crisis is of great political importance, as borders determine a state's sovereignty and its own entity. Otherwise, this crisis could lead to the outbreak of wars and conflicts, which in turn threaten international peace and security. It is likely that this dilemma, which remains intractable to date, will be investigated: the Iraqi-Kuwaiti border crises.

Keywords: international borders, international law, the Iraq-Kuwait crisis, international peace and security, border disputes

المقدمة

تعد الحدود الدولية من أهم موضوعات القانون الدولي فضلا عن أنها تشكل مصدرا لكثير من المنازعات الدولية وتعد سببا للعديد منها ، وكذلك تعد أكثرها شيوعاً في البحث كما تكون نشأتها خطرا على السلم والأمن الدوليين ، لمساسها بسيادة الدولة مباشرة وتهديدها لكيانها ووجودها، ويزخر الواقع الدولي بالعديد منها إذ يمكن القول أنه لم تسلم دولة على طول تاريخها من نزاع خاص بحدودها. ولعل حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات مؤلمة على المنطقة وما شكلته من نزاع حدودي بين العراق والكويت، لخير دليل على ما يمكن أن تؤول اليه أزمات الحدود العراقية الكويتية، وما قد تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وخطر عليهما، لذلك نرى أن مشكلة الحدود من الصعب إيجاد الحلول لها لان كثيراً من الدول تتفق في بداية الأمر وسرعان ما تنقض الاتفاق. وحتى القانون الدولي يرى أن موضوع الحدود معضلة من الصعب اللجوء اليها عن طريق الوسائل السلمية، وأحيانا قد تؤدي مشكلة الحدود إلى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. لذا نرى أن أزمة الحدود العراقية الكويتية لها أهمية سياسية كبيرة طالما أن الحدود هي التي تحدد سيادة الدولة وكيانها الخاص بها، أو قد تؤدي هذه الأزمة إلى نشوب حروب وصراعات، وهذه بدورها تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. فمن الراجح اللجوء إلى البحث عن هذه المعضلة التي لا زالت مستعصية لحد الآن وهي أزمات الحدود العراقية الكويتية.

وأصبحت الحدود ضرورية في العصر الحديث، لأن خط الحدود يحدد المدى الذي تستطيع فيه الدولة أن تمارس سيادتها وسلطانها وحق الانتفاع بها، وينصرف هذا المفهوم على المجال البري والمائي والجوي ، من أجل تنظيم العلاقات بينهما وبين غيرها من الدول ولتحفظ لسكانها حقوقهم على أراضيهم وخط الحدود ، كما بين المدى الذي تمارس الدولة عليه سيادتها. ومن ذلك تبين أن خط الحدود ليس مجرد خط يرسم الخريطة ليفصل بين دولتين متجاورتين أو أكثر، وإنما له أهمية كبيرة من النواحي السياسية والقانونية والإقتصادية والاجتماعية ، وهكذا نستطيع القول أن الحدود عنصر أساسي من مكونات الدولة.(سعودي، 1971،ص.104) فلا بد الإقليم الدولة أن يكون محدداً بحدود تستطيع الدولة أن تمارس سلطانها واختصاصها على الأشخاص والأشياء ضمن هذا الإقليم ، فالحد عنده تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى ، ويمكن تصنيف الحدود على أساس طبيعتها، فهي إما أن تكون حدوداً طبيعية (Natural Boundaries) أو حدوداً اصطناعية (artificial Boundaries) وأول من أشار إلى هذا التصنيف اللورد كرزون 1907 وبعده فاوست 1918 وثم بوجز 1940. (عبد المجيد،1986) وهناك من عرف الحدود بأنها حد الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة (عبد المجيد،1986) وهناك من عرفها بأنها المحددة للإقليم الذي تمارس عليه الدولة سيادتها المانعة. (Boggs,1966,p.5) والبعض الآخر عرفها بخطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها ووظيفة هذه الحدود.

أهمية الموضوع

تبرز أهمية هذا الموضوع من جوانب متعددة.

أولاً، أنه يُسلط الضوء على واحدة من أكثر القضايا حساسية في العلاقات العربية-العربية، والتي لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم رغم تدخل المجتمع الدولي والقرارات الأممية التي حاولت ترسيم الحدود بين الدولتين بشكل نهائي. إن النزاع العراقي الكويتي لم يكن مجرد خلاف حدودي تقني، بل ارتبط بهوية الدولة، وشرعيتها، وأمنها، ومواردها الاستراتيجية، وخاصة فيما يتعلق بالموانئ والنفط والموقع الجغرافي.

ثانيًا، تنبع أهمية هذا البحث من كونه يوفر نموذجًا تحليليًا لفشل الوسائل السلمية والقانونية في بعض الأحيان في معالجة النزاعات الحدودية، رغم وجود أدوات قانونية مثل محكمة العدل الدولية، وهيئات الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف. فالحدود، كما يثبت هذا النزاع، ليست مجرد مسألة قانونية، بل مسألة ترتبط بالبنية السياسية للدولة، وبتاريخها، وبنظرة النخبة الحاكمة إلى الجوار الإقليمي.

ثالثًا، يتصل هذا الموضوع بأمن الخليج العربي، الذي يُعد منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية عالمية، ما يجعل أي تصعيد في هذا الملف ليس شأناً ثنائياً فحسب، بل قضية دولية تمسّ الأمن الجماعي، وتفتح المجال أمام التدخلات الخارجية التي قد تُفاقم الوضع بدل حله.

رابعًا، يوفّر البحث مادة تحليلية غنية للباحثين والمهتمين بالقانون الدولي والنزاعات الحدودية والسياسة الخارجية، من خلال دراسة حالة تُبرز تفاعل القانون مع السياسة، وتكشف حدود فاعلية المعايير القانونية عندما تصطدم بالمصالح الجيوسياسية.

إشكالية البحث

تنطلق الإشكالية المركزية لهذا البحث من التساؤل الآتي:

إلى أي مدى ساهمت الاعتبارات القانونية والسياسية والتاريخية في استمرار وتعقيد النزاع الحدودي بين العراق والكويت، وما مدى تأثير ذلك على استقرار السلم والأمن الإقليمي والدولي؟

وتنبثق من هذه الإشكالية تساؤلات فرعية من أبرزها:

- ما الخلفيات التاريخية التي أسهمت في بروز هذا النزاع؟
- كيف تعامل القانون الدولي مع النزاعات الحدودية المشابهة، وما مدى تطبيقه في هذه الحالة؟

- ما مدى فاعلية قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بترسيم الحدود العراقية–الكويتية؟
- هل شكلت الاعتبارات الجيوسياسية عائقاً أمام التسويات السلمية؟
- ما دور الأطراف الإقليمية والدولية في تأجيج أو احتواء هذا الصراع؟

فرضية البحث

يستند هذا البحث إلى الفرضية الآتية:

إن غياب إطار قانوني ملزم، وضعف الالتزام السياسي بالاتفاقات الحدودية، وتعقيد المصالح الجيوسياسية، ساهمت مجتمعةً في إدامة النزاع الحدودي بين العراق والكويت، ما جعله عاملاً مهدداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

وتتفرع عنها فرضيات فرعية مثل:

- أن الترسيم الحدودي القسري دون توافق سياسي يخلق بؤر توتر قابلة للانفجار.
- أن الاعتبارات الاقتصادية، خصوصاً المتعلقة بالنفط والموانئ، تُمثّل محركاً خفياً للصراع.
- أن القانون الدولي وحده لا يكفي لحل النزاعات الحدودية إذا لم يُدعّم بإرادة سياسية حقيقية وآليات تنفيذ فعّالة.

المبحث الأول

النزاع الحدودي العراقي الكويتي

كانت التقسيمات في المناطق العربية تعود لرغبة الوالي العثماني ونفوذ الولاة في هذه المناطق . أما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وسيطرة سلطات الانتداب , تزامناً مع اكتشاف حقول النفط , أصبحت هذه الدول تخطط لبسط السيطرة ونفوذها في منطقة الخليج .

حيث تزعمت بريطانيا السيطرة وأخذت تخطط وترسم وفقاً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة . لقد كانت رغبات الدول الكبرى هي التي أرست ركائز الكيانات السياسية الحديثة من خلال مجموعة من الاتفاقات ساهمت بريطانيا تحديداً في إبرامها وهي بذاتها سعت إلى أنشاء دولة العراق أولاً عام 1920 واحتفظت لأسباب خاصة بها بمنطقة الكويت حتى العام 1961 لتعلنها دولة مستقلة جديدة, ولا ننسى بأن الأزمة بدأت منذ عام 1870 (مشكور، 1993،ص.97) , حينها كانت الكويت تابعة لولاية البصرة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية إلا أنه اشتدت الأزمات بعد اتفاقية الحماية السرية لعام 1899 وكانت اغلب الأزمات تدور حول خلافات الحدود بين العراق والكويت عندما اتفق شيخ الكويت مبارك الصباح مع السلطات البريطانية بوضع الكويت التي كانت تابعة لولاية البصرة تحت الحماية البريطانية وتم له ذلك عام 1899 (النجار، 1995، ص.75), حيث تم الإعلان عن اتفاقية الحماية السرية في عام 1900, حينها بدء التوتر عند السلطان العثماني من محاولة بريطانيا فصل الكويت عن الإدارة العثمانية وعلى الرغم من عقد اتفاقية الحماية السرية إلا أن هذه الاتفاقية لم تعط الكويت استقلالاً عن الإمبراطورية العثمانية حيث بقيت حتى الحرب العالمية الأولى جزءاً من الدولة العثمانية وتخضع إدارياً لولاية البصرة (جمال الدين،1990،ص.39).

ومن خلال هذه الاتفاقية حاولت الكويت كخطوة أولى أن تنفصل عن العراق وتكوين دولة مستقلة بذاتها وفك ارتباطها بالعراق إدارياً وسياسياً واجتماعيا من هنا بدأت الخلافات بين السلطان العثماني والشيخ مبارك الصباح واستمرت الخلافات حتى قيام العراق كدولة مستقلة عام 1920 وبعد هذا العام استمرت المطالبة بضم الكويت للعراق تارة وترسيم الحدود بين العراق والكويت تارة أخرى , ولم يتفق الطرفين واستمر العراق بالمطالبة حتى عام 1961, وبعد ذلك اتفق الطرفان عام 1963 إلا أنه سرعان ما لم يتم الاعتراف بهذا الاتفاق من قبل العراق وهكذا أخذ العراق يطالب بالكويت حتى بدأت أشد الأزمات عام 1990 باجتياح العراق للكويت .

المطلب الأول

تاريخ النزاع العراقي الكويتي

تعود جذور الخلافات الحدودية العراقية الكويتية إلى القرن السادس عشر، وهي في حينه كانت عبارة عن خلافات حدودية بين بريطانيا والدولة العثمانية بسبب خضوع العراق السيادة العثمانية .

ويرى المؤرخون أن تلك الخلافات كانت جزءا من صراع مرير أوسع نطاقا بين هاتين الدولتين. ذلك الصراع الذي كان ظاهره مذهبياً وجوهره مصالح مادية و أطماعاً توسعية. ولم يكن الدور الأجنبي غائبا، بل كان المحرض على ذلك الصراع على حساب دولة واحدة قسمت إلى دولتين، وهذا ما خططت له بريطانيا سابقا في اتفاقية الحماية عام 1899 من أجل مصالحها في المنطقة إذ بدأت الخلافات تتطور وتيرة بعد وتيرة بين العراق والكويت مما أدى إلى نشوب نزاع عنيف بينهما، إذ استغلت الإدارة الأميركية التطلعات العراقية والمطالب الحدودية المبنية على خلفية الحق التاريخي ، ومهدت لهجوم القوات العراقية على الكويت واحتلالها .

هذا ما تركته بريطانيا بتعقيد الحدود بين العراق والكويت لكي تستثمرها أميركا لمصلحة دورها الجديد في المنطقة.

المطلب الأول

جذور الأزمة الأولى

كان الخلاف بين العراق والكويت هو خلاف حدودي والذي يعود وقت ظهور الكويت ككيان سياسي . ففي البداية كان هناك خلاف على الكويت , دار بين بريطانية والدولة العثمانية إذ أصدر الوالي التركي المقيم في البصرة بلاغاً عام 1870 أعلن فيه أن الكويت (سنجقيه) عثمانية تابعة لولاية البصرة في العراق. ولما اشتد التنافس بين القوات البريطانية والعثمانية على الكويت سارعت بريطانيا إلى عقد معاهدة الحماية عام (1899) ثم اتفق الجانبان البريطاني والعثماني عام 1913 , على منح الكويت استقلالاً ذاتياً ضمن الإمبراطورية العثمانية مقابل اعتراف الباب العالي بمعاهدة 1899 . وحينذاك وعلى هذا الأساس رسمت أول خريطة للكويت وانتهى بذلك الصراع على الكويت بين الجانبين البريطاني – العثماني وأضحت الحدود غير الواضحة التي اتفق عليها لتفصل الكويت والبصرة (مشكور،1993،ص.97).

ففي عام 1923 جرى تبادل للرسائل بين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الميجور مور وبين المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس , تقررا هذه الرسائل الحدود العراقية – الكويتية بعدما قد خرج العراق من النفوذ العثماني وأصبح تحت الانتداب البريطاني بعد تخلي الدولة العثمانية بموجب معاهدة (سيفر) عن

كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا.

وقد استند تقرير الحدود العراقية الكويتية على الخط الأخضر المرسوم عام 1913, والذي يمر جنوب منطقة جبل سنام وصفوان وأم قصر والتي بقيت جميعها داخل الحدود العراقية (هلال،1991،ص.124), إلا أن هذا الترسيم لم يعط العراق منفذاً بحرياً على الخليج .

وفي عام 1932 بدأت الصحف العراقية تعلن حول ضرورة ضم الكويت بدعوى التخلص من عمليات تهريب الأسلحة والبضائع إلى العراق وهذا الأمر كان يضر باقتصاد البلد . لكن الشيخ أحمد الجابر قام بزيارة للعراق وتعهد للملك غازي بمنع عمليات التهريب ومعاقبة فاعلية.

وفي عام 1932 بدأت المراسلات بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وبين شيخ الكويت أحمد الجابر وبين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والتي جرى خلالها تأكيد الحدود القائمة بين العراق والكويت على أساس اتفاق عام 1913 ومراسلات عام 1923,كما جرى تأكيد ملكية الكويت لجزيرتي وربه و بوبيان .

قام الملك غازي بإنشاء محطة إذاعية ركزت على تأكيد تابعية الكويت للعراق , وأن على العراق أن يضم الكويت بالقوة المسلحة في حالة فشل الوسائل السلمية (نوفل،1991،ص.ب ص) .

وكان هدف العراق من ضم الكويت هو دائماً للحصول على إطلالة مناسبة على الخليج لبناء ميناء كبير بدل ميناء البصرة . وبناءً على اقتراح بريطاني تم بناء ميناء أم قصر المطل على خور الزبير , وهناء طرأ تغيير على المطالبة العراقية , فتحولت إلى مطالبة بتخلي الكويت عن جزيرتي وربه و بوبيان بهدف السيطرة على مداخل ميناء أم قصر .

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية , طالبت الكويت بترسيم الحدود مع العراق , إلا أن العراق لم يوافق على طلب الكويت إلا بتخليها عن جزيرتي وربه و بوبيان , وظلت الخلافات بينهما شبه مجمدة , حتى جاء عام 1961 , ليشهد أول أزمة حقيقية بين العراق والكويت إذ عاد العراق بالمطالبة بالكويت كلها (مشكور،1993،ص.99).

ففي 19حزيران عام 1961, وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت ألغت بموجبها اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت لعام 1899 والاستعاضة منها بـ(علاقات صداقة وتشاور) واستعداد الحكومة البريطانية بمساعدة الكويت حين الطلب , وكانت الحكومة الكويتية قد مهدت للاستقلال وبعد خمسة أيام من إعلان الانسحاب البريطاني واستقلال الكويت بدأت الأزمة العراقية الكويتية , حين أعلن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم , في مؤتمر صحفي تم عقده في بغداد , أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق . وقال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم "لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية عام 1899لأنها وثيقة مزورة , ولا يحق لأي فرد في الكويت

أو في خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي, وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها , وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها"

وفي يوم 26 حزيران عام 1961, وزعت الحكومة العراقية على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد مذكرة جاء فيها أن الكويت جزء من العراق , وأن تلك الحقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو في تشويهها , فقد كانت الكويت تابعة لولاية البصرة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (هلال،ص.22) .

كما أعلن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي عن عزمه على تعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت التابع للواء البصرة , وعن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة .

وفي نفس التاريخ (26 حزيران / يونيو 1961) أصدرت الحكومة الكويتية بياناً جاء فيه "أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً .وأن حكومة الكويت , ومن ورائها شعب الكويت بأسره , مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته , وأن حكومة الكويت تعلن ذلك بثقة عالية بأن جميع الدول المحبة للسلام ولاسيما الدول العربية الشقيقة , ستساند الكويت في المحافظة على استقلالها "(مشكور،ص.100) .

ولم يتخذ رئيس الوزراء العراقي أية خطوه عسكرية لضم الكويت سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقي اللواء أحمد صالح ألعبدي للزعيم العراقي , التي جاء فيها أن " أن الجيش رهن الإشارة " إضافة إلى برقيات قادة الفرق. ويرى البعض أن عبد الكريم قاسم بدأ وكأنه استغل الظرف لتأكيد مطالبة العراق التاريخية بالكويت, لكن الحماسة البريطانية للتدخل وحماية الكويت دفعت الرئيس العراقي إلى أطلاق تصريحات استهدفت على ما يبدو التقليل من احتمال نشوب أي نزاع . وتقدم شيخ الكويت عبد الله إلى بريطانيا يطلب المساعدة . ويرى جون بولوك أن الطلب تم بضغط أميركي, وأن الضغط جاء من وزارة الحربية البريطانية, وليس من وزارة الخارجية (مشكور،ص.100) ولم يصدر ممثل بريطانيا في الكويت جون رشمون , أية توصيه بضرورة المساعدة العسكرية البريطانية , فوزارة الحربية البريطانية قالت أن لديها تقارير سرية بأن الدبابات العراقية كانت تستعد للزحف من البصرة نحو الكويت مع أن كان هناك شهود في ذلك المكان يقولون أنه لا علم لهم بذلك .

وأن الخلاف العراقي الكويتي بدأ فرصه ذهبية لبريطانيا كي تظهر بريطانيا بأن لها قوة معتبرة ودور خاص في العالم العربي .

لهذا بدأت القوات البريطانية الوصول إلى منطقة الكويت في الثالث من تموز عام 1961 وكان عدد قواتها 3500 جندي وأيضاً رست السفينة الحربية البريطانية (بولويرك) الحاملة للطائرات الهليكوبتر ورجال الكومندوس قبالة الشاطئ, وقامت القوات البريطانية بحفر الخنادق على بعد عشرين ميلاً شمال مدينة الكويت على طريق البصرة , وبقيت الحدود العراقية الكويتية مفتوحة , وكان المواطنون الكويتيون يقومون بإعمالهم كالمعتاد , بينما عانى الجنود

البريطانيون كثيراً بسبب قساوة الطقس .

وكان الكثير منهم يتعرض للموت والإغماء باستمرار وأيضاً قامت بعض الدول العربية بالتحرك نحو الكويت لإحلال القوات العربية محل القوات البريطانية .

وبدأت القوات البريطانية بالانسحاب في 7 تموز/ يوليو وحلت محلها القوات التابعة لجامعة الدول العربية مؤلفة من قوات مصرية وسعودية . لكن بريطانيا عادت ثانية إلى وضع قواتها في حالة استنفار , عقب عودة عبد الكريم قاسم إلى المطالبة بالكويت, بعد ثلاثة أشهر من بدء الأزمة ولكن الأمر لم يتعد حدود التصريحات وظلت الأمور على ما هي ,كما بقيت القوات المصرية والسعودية في منطقة الكويت , حتى الانقلاب الذي أطاح بالزعيم العراقي عبد الكريم قاسم عام 1963 , على إثره انسحبت القوات وقام الحاكم الجديد في بغداد إلى تهدئه الأجواء مع الكويت حينها انضمت الكويت إلى الأمم المتحدة في أيار عام 1963 لتصبح العضو رقم 111.

وفي تشرين الأول / أكتوبر عام 1963 أعلن العراق اعترافه باستقلال الكويت ,كما أكدت الحكومة العراقية الجديدة استعدادها لإنهاء الخلاف مع الكويت وترسيم الحدود بينهما (مشكور،ص.102).

فألفت لجنتان اجتمعتا مرات عدة , إلا أنهما فشلتا في التوصل إلى نتيجة . ودخل الخلاف بينهما مرة أخرى واستمر مرحلة جمود عشرة سنوات . حيث جاءت الأزمة الثانية التي سنتعرض لها في المطلب الثاني وكانت هذه الأزمة تدور حول الخلاف الحدودي بين العراق والكويت .

المطلب الثاني

تحول في الموقف العراقي

في عام 1973, نشبت الأزمة الثانية بين العراق والكويت لكنها امتازت هذه الأزمة عن الأزمة الأولى بكون المطالب العراقية هذه المرة هي مطالب حدودية ,أي ترسيم الحدود بينهما وليست حول السيادة الكويتية برمتها . وبدأت الأزمة في عام 1973 , عندما دخلت القوات العراقية واستولت على مركز الصامتة الحدودي الكويتي وتوغلت القوات العراقية داخل الأراضي الكويتية بعدة كيلومترات, وبالتزامن مع هذا الهجوم,أبلغ العراق الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك محمود رياض , بأن العراق سحب اعترافه باتفاق عام 1963 , ودعا إلى أجراء محادثات عراقية كويتية لبحث مشكلة الحدود .

وتحركت الدول العربية لتفادي الأزمة ومنع تكرار ما حدث عام 1961, فنجحت جهود الدول العربية المكثفة في إنهائها , وعادت القوات العراقية إلى داخل حدودها . بعدها زار ولي العهد الكويتي بغداد حول تسوية لمشكلة الحدود وترسيمها بشكل واضح .

إلا أن بغداد طالبت المسؤول الكويتي بجزيرتي وربه وبوبيان , مع تغير بسيط في فحوى المطلب , إذ طلب العراق من الكويت بتأجيره الجزيرتين لمدة 99 عاماً , على أن تبقى تحت السيطرة الكويتية , إلا أن المسؤول الكويتي رفض طلب العراق هذا , وعاد دون تحقيق هدفه لكن استثمرت الحكومة الكويتية الاعتراف العراقي بسيطرتها على الجزيرتين فباشرت ببنائهما وتشديد السيطرة عليهما . وبقى وضع جزيرتي وربه و بوبيان معلقاً وهما تحت سيطرة الكويت واستمر العراق بالمطالبة بهما (سلامة، اخرون،1989،ص.66). وبدأت الزيارات وتبادل الرسائل بين الطرفين بعد أن تحسنت العلاقات بين البلدين .

وفي شباط 1973 تكررت زيارة الوفد الكويتي إلى العراق بناء على دعوة موجهه من وزير الخارجية العراقي لإنهاء مشكلة الحدود , وكان الموقف العراقي واضحاً حيث لم يوافق على ترسيم الحدود وفقاً للأسس التي يدعي بها حكام الكويت كون جزيرتي وربه و بوبيان والشريط المقابل لهما يقعان ضمن الأراضي الكويتية (حرب الخليج /وثائق وحقائق, 1991,ص.206)

وبحلول العشرين من آذار من العام نفسه بدأت حدة الأزمة من جديد بين العراق والكويت فتوترت العلاقة بينهما من جديد عندما قامت الحكومة الكويتية استغلال انشغال العراق بالعصيان المسلح في شمال العراق, فبدأت بالتوسع بالأراضي العراقية ,مما دفع القوات العراقية إلى أعادة السيطرة على المركز الموجود في الصامتة (الادهمي, 1997,ص.223) .

والأزمة تركزت حول مشكلة الحدود البرية والبحرية , ومسائل التهريب التي تفشت عبر الحدود وطرائق مكافحتها , ومشروع نقل المياه العذبة من شط العرب إلى الكويت (العقاد,1973,ص.113). والمنطقة التي أثيرت الأزمة بسببها تشمل أربعة أقسام , القسم الأول منها يمتد على طول وادي الباطن ,كون اتفاقية الحدود سمت الوادي خطاً فاصلاً من دون أن تذكر تبعية هذه المنطقة لأي من الطرفين .

والقسم الثاني هو نقطة جنوب صفوان حيث تذكر اتفاقية عام 1932 أن الحدود الكويتية تبدأ بعد ميل واحد من آخر نخله جنوب صفوان , وهذا ليس تحديداً دقيقاًكون الاعتماد على النخل في التحديد لا يعد وضعاً ثابتاً فهو لا يدوم في نفس المنطقة بمرور الزمن. أما القسم الثالث فهو المتعلق بالمنطقة الممتدة من صفوان وحتى البحر مسافة ثمانية كيلو مترات تقريباً الذي يقع فيه مركز الصامتة الذي تفجرت الأزمة بسببه , أما القسم الأخير فهو الذي يتعلق بالمياه الإقليمية والمطالبة العراقية بحق استخدام جزيرتي وربه و بوبيان لمناورات أسطوله في مياه الخليج العربي(العقاد,1973,ص.113).

وبذلك يمكن القول إن الأسباب نفسها هي التي تكون وراء تفجر الأزمات الحدودية المتكررة بين الطرفين , كون الأساس الذي اعتمد عليه واحداً , وهي الاتفاقيات التي جرت على يد الساسة البريطانيين كانت السبب في إثارة

هذه الخلافات .

وجرت مباحثات بين الجانبين بعد حادثة الصامتة وذلك خلال الزيارة التي قام الوفد العراقي برئاسة وزير خارجية العراق في نيسان عام 1973, فلم يعترف الجانب العراقي بالرسائل المنسوبة لنوري السعيد عام 1932 ولا بالمحضر الموقع عام 1963 , وعاود العراق بالمطالبة بالجزيرتين والساحل المقابل لهما, مقابل ذلك يسمح العراق للكويت بتثبيت الحدود لكل منهما (حرب الخليج /وثائق وحقائق, ص. ص.206-207).

وحين بدأت الحرب العراقية – الإيرانية في أربعة أيلول لعام 1980 تعطلت المفاوضات بخصوص ترسيم الحدود مرة أخرى (وزارة الخارجية العراقية، 1990), وتوقفت المباحثات بين العراق والكويت نتيجة لهذه الحرب , وعلى الرغم من ذلك قدمت الكويت دعماً كبيراً إلى العراق على مدى ثمانية سنوات الحرب . صحيح أن الحكومة العراقية مارست ضغوطاً كبيرة للحصول على هذا الدعم, إلا أن الحكومة الكويتية رأت في حاجة العراق إلى الدعم فرصة مؤاتيه لإنهاء مشكلة الحدود معه .

وقام ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي , الشيخ سعد العبد الله , بزيارة إلى بغداد على رأس وفد كويتي كبير. وكانت مسألة الحدود على رأس قائمة المطالب , إلا أن الوفد لقي رفضاً من الجانب العراقي حول موضوع ترسيم الحدود الذي ينتقص من حقوقه في اقتطاع أجزاء من أراضيه وعدم حصوله على منفذ مناسب على الخليج .

على أثر ذلك طالب الكويتيون بديونهم المستحقة على العراق والتي تبلغ 37 مليار دولار, وكان العراق يأمل على أقل شي أن تلغي الكويت هذه الديون أو أن تؤجلها لحين أن يستعيد العراق اقتصاده . لا أن تضغط عليه بالمطالبة بديونها .

واستمرت الكويت بهذه المطالبة والضغط عليه هي ودولة الإمارات وذلك بزيادة ضخ النفط عن النسبة المخصصة لهم في الأوبك, وهذا سبب انخفاض سعر برميل النفط من (18-21) دولار إلى (11) دولار للبرميل الواحد , مما أضر بعائدات العراق من منتجاته النفطية وأضر بالتالي بالاقتصاد العراقي(نوفل,1991,ص ص.93-94), وبخسارة مالية تقدر بحوالي (7-10) مليارات دولار سنوياً .

ومن جهة أخرى تجاوزت الكويت حوالي 42 كيلو متر من الأراضي الموجودة في حقل الرميلة(3) وقام العراق بعدة محاولات لحل قضية الديون إلا أن محاولاته لقيت رفضاً من الجانب الكويتي وتم ربطها بمسألة ترسيم الحدود والاعتراف بسيادة الكويت .

وخلال الزيارة التي قام بها أمير الكويت إلى بغداد في أيلول 1989 أقترح الجانب العراقي معاودة البحث في الموضوع وحله بأسلوب أخوي وأقترح الجانب الكويتي توقيع معاهدة عدم الاعتداء (هيكل,1992,ص.302) .

إلا أن ولي العهد الكويتي سعد العبد الله ربط مسألة الديون المترتبة على العراق بمسألة ترسيم الحدود واعتراف بالسيادة الكويتية , وهذا ما أثارة أيضاً سعد العبد الله في مؤتمر جده في أب 1990 مع الجانب العراقي لكن هذه المحاولة باءت بالفشل أيضاً بسبب إصرار الجانب الكويتي على تجاهل المطالب العراقية وعلى أثر ذلك استمرت الأزمة بين الطرفين إلى أن دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية في الثامن من أب 1990 (الغزي,2008,ص.131) .

المبحث الثاني

اجتياح العراق للكويت عام 1990 والمواقف العربية والامريكية من الازمة

أن تاريخ النزاع العراقي الكويتي قديم يمتد إلى زمن ترسيم الحدود بين البلدين في عهد الانتداب البريطاني وكانت فترات طويلة تسودها علاقات جيدة من حسن الجوار حتى عام 1961 عندما نادى الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بأن الكويت هي جزء من العراق وتابعة لمحافظة البصرة الجنوبية , وبعد مدة عبد الكريم قاسم وقع محضر لترسيم الحدود بين العراق والكويت عام 1963 (ايوب,2010,ص.14). وبقيت بعض المشاكل الحدودية حول جزيرتي وربه و بوبيان حيث يعدها العراق حيوية لأمنه العسكري والاقتصادي, وفي زمن الحرب العراقية الإيرانية قدمت الكويت الكثير من المساعدات المالية للعراق لغرض شراء الأسلحة وغير ذلك وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية , قامت الكويت والإمارات بإتباع سياسة إغراق السوق النفطية الذي أدى بطبيعته إلى انخفاض أسعار النفط بما يتراوح بين 11-13 للبرميل الواحد . وبما أن العراق خرج من الحرب مثقل بديون باهظة بلغت أكثر من سبعين مليار دولار والمعروف أن العراق يعتمد في إيراداته المالية على النفط بشكل أساس وعليه تعرض العراق لخسارة مليارات الدولارات بسبب هذه السياسة النفطية من قبل الكويت والإمارات مما أدى إلى اتهامهم بإلحاق الأذى بالعراق من جراء هذه السياسة وبالتالي عدم قدرة العراق على تسديد ديونه الخارجية ,وفي 2 أب 1990 أعاد العراق ليعلن عن طريق رئيسه صدام حسين أن الكويت جزء من دولة العراق وهي تابعة له ولكن هذه المرة ترافق الإعلان مع الاحتلال العسكري, وهكذا دخلت القوات العراقية إلى الكويت واحتلتها , لتبدأ ثالث واعنف أزمة في تاريخ العلاقات الثنائية (مشكور,ص.104) .

المطلب الاول

اجتياح العراق للكويت عام 1990

أن ما حصل في الثاني من أب عام 1990 يعتبر بمثابة الكارثة التي اجتاحت منطقة الخليج العربي (هيكل,ص.302) , وكانت خلافات الحدود هي الذريعة المباشرة لاندلا ع الأزمة , عندما قامت المملكة العربية السعودية بوساطة بين العراق والكويت لحل مسألة الحدود بين الطرفين عقد في هذا الشأن اجتماع عراقي –كويتي

في جدة (نوفل,ص.94)في الأول من أب /أغسطس 1990 . وأبدى رئيس الوفد الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح , تصلباً شديداً في موقف بلاده حيال الادعاءات العراقية .

وفي وقت لاحق اكتشف الأمر بأن الكويت حصلت عن ضمانات من قبل الإدارة الأميركية بعدم قيام العراق بأي إجراء عسكري ضد الكويت,الأمر الذي دفع الوفد الكويتي إلى إبداء تصلب لم يظهر في محاولات الكويت السابقة في حل مشكلة الحدود مع العراق .

أما الجانب العراقي فقد حضر الاجتماع فيما كانت حكومته قد اتخذت قرار الاجتياح العسكري للكويت , بعد نتائج الاجتماع هل هي بصالح العراق وإرضاء الطرفين أم غير ذلك وأخيرا توقف الاجتماع دون الوصول إلى نتائج مرضية للطرفين غادر ممثل العراق , عزت الدوري عائداً إلى بغداد . وفجر اليوم التالي عبرت القوات العراقية الحدود الكويتية وخلال ساعات احتلت الكويت العاصمة وبقية أجزاء البلاد, وتمكنت حكومة الكويت وأميرها من الفرار إلى السعودية وتأليف حكومة منفى هناك (مشكور,ص.154) .

دخل العراق إلى الكويت بقيادة الفيلق الثامن (الحرس الجمهوري) المكون من ست فرق أربع منها مدرعة هي 21 و23 و25 و27 وفرقتان ميكانيكيتان هما الفرقة التاسعة والفرقة العاشرة وكانت القوات الكويتية غير قادرة على صد هجوم القوات العراقية التي كانت أكثر تمرساً في القتال , لذلك كان من الطبيعي أن تنهار القوات الكويتية بسرعة . وبعد بدء الهجوم بثلاث ساعات , وصلت القوات العراقية إلى خليج الكويت في منطقتي الجرة والجهراء وبعد خمس ساعات استطاعت القوات العراقية من الدخول إلى عاصمة الكويت . ومع بزوغ ضوء يوم 2 أب /أغسطس 1990 تم أنزال قوات عراقية في العاصمة اتجهت فوراً إلى قصر الأمير في وسمان

إلا أن إعضاء الحكومة وعلى رأسهم الشيخ جابر الأحمد الصباح , كانوا قد غادروا الكويت نحو السعودية (مشكور,ص.154) .

في البداية, برر العراق دخول قواته إلى الكويت على أنها استجابة لنداء وجهته قوى وطنية كويتية , وأعلن عبر إذاعة وتلفزيون بغداد , تأليف "حكومة الكويت الحرة المؤقتة "دون الإعلان عن أسماء هذه الحكومة . وبعد ذلك بدأ العراق الاتصال بشخصيات كويتية معارضة, معروفة باتجاهاتها القومية , لتنصيبها في هذه الحكومة. إلا أن هذه الشخصيات رفضت ذلك فأضطر إلى تنصيب عدد من العسكريين ,على رأسهم المقدم علاء حسين الذي ظهر على شاشة التلفزيون يستقبله الرئيس العراقي في بغداد , وهو كويتي من أصل عراقي وفي السابع من أب / أغسطس 1990 أعلن العراق ضم الكويت رسمياً , في إطار سمي الوحدة الاندماجية الكاملة .

المطلب الثاني

المواقف العربية والامريكية من الأزمة

ادعى العراق بأن هذا الضم تم بناء على طلب من " الحكومة الحرة المؤقتة " لكون الكويت فرعاً من العراق الأصل بحسب ما جاء في البيان العراقي, والحقيقة أن ضم الكويت وما رافقه من عودة الحديث عن الحق التاريخي للعراق نقل الخلاف الحدودي مرة أخرى من مجرد خلاف على مناطق حدودية وجزر ,(حرب الخليج / وثائق وحقائق, ص. ص.206-207) , إلى مطالبة بكامل الأرض الكويتية بعدما ظلت خلافاً حدودياً منذ عام 1963 .

منذ بدء الأزمة بادرت إطراف عربية بتحركات سريعة لتطويقها ولاسيما جامعة الدول العربية . لكن هذه الجهود لم يكن لها تأثير على تفادي الأزمة العراقية الكويتية , لأسباب كثيرة منها تردي الوضع العربي وعدم امتلاكه عناصر التأثير (غالي,1973,ص.23).

وأيضاً الإعداد العالمي لإتمام الغزو وجعله أمراً واقعاً . يضاف إلى هذه الأسباب والذي يكون أهمها " أطراف دولية " على الحؤول دون نجاح الجهود العربية أو الإقليمية لمعالجة الأزمة. في المقابل نرى أن التحرك الدولي أتخذ طابع السرعة والدقة والإعداد العسكري والتقني, وأخذه في الحسبان مسبقاً, وهو ما يعيدنا إلى موضوع التحريك الخارجي واستغلال الدول الكبرى فتيل مشاكل الحدود , لتحقيق مصالحها الإقليمية والدولية , وقد جرى الحديث , وكتب كثيراً عن دفع الإدارة الأميركية للحكومة العراقية باتجاه احتلال الكويت واهم مؤشر يورد في هذا السياق للحديث الذي دار بين سفيرة الولايات المتحدة الأميركية ابريل غلاسبي والرئيس العراقي صدام حسين . في 25 / 7 / 1990 في بغداد وقد قالت له ((بحسب النص الذي وزعته وكالة الأنباء العراقية ونشرته الصحف العراقية) : ((ليس لنا رأي في شأن الصراعات العربية – العربية , مثل خلافات الحدود بينكم وبين الكويت ...إن الرئيس بوش لا يعتزم إعلان حرب اقتصادية ضد العراق)) .

وأيضاً شهادة وزير الدفاع الأميركي ريتشارد تشيني أمام مجلس الشيوخ الأميركي في يوم الثاني عشر من أيلول / سبتمبر عام 1990 التي قال فيها ((أن الولايات المتحدة الأميركية رصدت الحشود العراقية الضخمة على حدود الكويت قبل عملية الاجتياح)) وهذا يدل بوضوح على دور الإدارة الأميركية في دفع العراق على اجتياح الكويت ففي 23 أيلول/ سبتمبر 1990 نشرت صحيفة لوس أنجلس تايمس تحقيقاً نسبت فيه إلى مسؤولين أميركيين قولهم ((أن الولايات المتحدة قد علمت أن القوات العراقية أجرت مناورات لمدة سنتين على الأقل استعداداً لهجومها على الكويت (مشكور,ص.157) , وذلك بمقتضى خطة كانت تهدف في النهاية إلى غزو حقول النفط في شرق السعودية)) .

من هنا نرى أن تعامل الإدارة الأميركية مع الأزمة منذ بدايتها , لا يدل على أنها فوجئت بها فقد سارع الرئيس الأميركي جورج بوش إلى إدانة الغزو , كما أعلن تجميد الودائع المالية والممتلكات الكويتية العراقية في الولايات المتحدة.

وطالب الاتحاد السوفياتي بوقف تسليم العراق أية أسلحة قد تكون في طريقها إليه .

كما أصدر الرئيس الأميركي بوش في اليوم الأول للغزو , أوامره لسفن حربية أميركية عدة بالتوجه إلى منطقة الخليج . فعندما أرسلت أمريكا جيشها للجزيرة العربية غداة الغزو العراقي للكويت عام 1990 (الغزي,2002,ص.35), تحركت الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي(مشكور,ص.157), لأدانه الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت وفرض المقاطعة الاقتصادية على العراق قرار(1990/661), وعدم الاعتراف بضم الكويت قرار (662 /1990), وفرض الحصار البحري قرار(1990/665), والحصار الجوي (1990/670) كما كشفت الإدارة الأميركية تنسيقها مع الاتحاد السوفياتي , فزار وزير خارجيتها موسكو في اليوم التالي للغزو , ليصدر بياناً مشتركاً بإدانة الغزو . ثم كانت القمة الأميركية – السوفياتية في هلسنكي (10 أيلول/ سبتمبر1990) كل هذا يدل على أن الولايات المتحدة الأميركية لها مخطط مسبق لهذا الغزو ولوضع العراق في الشرك من أجل توسيع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة والسيطرة على زمام الأمور في منطقة الخليج والنتيجة واضحة حصد الفلاح ثمار الأرض التي استولى عليها .

أن أعلن العراق ضم الكويت إلى العراق الأصل قوبل بقرار من مجلس الأمن المرقم 1990/662 الذي ينص على ((أن ضم العرق للكويت يعتبر ملغياً وغير معترف بهذا الضم)) ويدعوا القرار المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بضم الكويت .

واصلت الولايات المتحدة الأميركية اتصالاتها لتنفيذ مشروعها الذي يهدف إلى تشديد الحصار على العراق حتى أصدر مجلس الأمن قراره 665 / 1990 بأغلبية 13 صوت وامتناع كل من اليمن وكوريا عن التصويت . حيث أجاز هذا القرار للدول التي تحتفظ بقوات عسكرية في منطقة الخليج وكانت هذه الدول قبل صدور القرار محشدة جيوشها في منطقة الخليج وأجاز القرار ما يناسب من تدابير وبحسب الضرورة لفرض الحظر على العراق . فسرت الدول الغربية هذا القرار بأنه يسمح باستخدام الحد الأدنى من القوة بينما رفضت الصين ذلك .

كما نسقت واشنطن مع حلفائها الغربيين تنسيقاً سياسياً وعسكرياً تجاوز أدانه الغزو والجهد الدولي لفرض عقوبات اقتصادية على العراق, إذ أرسلت أغلبية الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وحداتها العسكرية إلى منطقة الخليج (مشكور,ص.157).

أجرت الإدارة الأميركية اتصالاتها مع المملكة العربية السعودية حول إرسال القوات الأميركية إلى الخليج لمواجهة القوات العراقية في الكويت كما تمركزت قوات برية مع تجهيزات ميدانية في السعودية ودول خليجية أخرى . أما الجهد العربي فلم يستطيع التأثير في مجرى الإحداث , إذ أرسلت بعض الدول العربية قوات عسكرية إلى مسرح الأحداث خضعت لإشراف القيادة العسكرية العليا التي كانت كلها تحت القيادة الأميركية . ودعا جيمس بيكر وزير

الخارجية الأميركية إلى مقاطعة العراق دولياً وتحدث عن الخيار العسكري ضد بغداد .

ويبدوا أن تطبيق الحظر الاقتصادي والجوي البحري ضد العراق أقنع القيادة العراقية بجد الموقف الأميركي ضد العراق وأنه ليس سيناريو شكلي لا يصل إلى درجة التنفيذ , لذلك لجأت بغداد إلى تحدي القرارات الصادرة عن مجلس الأمن , وأصرت على الاحتفاظ بالكويت التي أطلقت عليها اسم المحافظة التاسعة عشر , بعد أجراء تغيرات إدارية وسكانية عليها.

وقد دعت موسكو بغداد الانسحاب من الكويت (جريدة الحياة,1990), وبعد توافد الحشود في المنطقة أعلنت موسكو رفضها لاستخدام القوة ضد العراق رغم أنها تحمل بغداد مسؤولية التسبب في حشد الأساطيل الذرية(جريدة السفير, 1991).

وكان من حلقات التحدي العراقي لقرارات الأمم المتحدة والجهود الأميركية والحليفة , التي اكتسبت أسم (الشرعية الدولية) هو لجوء الحكومة العراقية إلى احتجاز الرهائن من رعايا الدول الغربية من الذين كانوا في العراق والكويت , هذا الموقف فجر أزمة كبيرة و إربك حسابات الدوائر وجهت الأزمة حينها أصدر مجلس الأمن الدولي قرار 664/ 1990 جرى تأكيده في القرارات اللاحقة (مشكور,ص.157).

لكن الأزمة سرعان ما حلت وأفرج العراق عن الرهائن وسط تحليلات متباينة , أهما أن القيادة العراقية حصلت على تأكيدات بأن التصعيد لن يبلغ مرحلة المواجهة العسكرية , وهي التأكيدات التي كشف المسؤولون العراقيون أنهم ظلوا يتلقونها من إطراف دولية كثيرة وفي مقدمتهم الاتحاد السوفياتي . بل أنهم أكدوا في ما بعد أن الحوار الذي جرى بين وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز خلال لقائهما في جنيف في التاسع من كانون الثاني/ يناير1991 تضمن بحسب الرواية العراقية إيحاء أميركياً بعدم التهديد بالضربة العسكرية .

وبالرغم من القرارات الدولية فإن الأمين العام للأمم المتحدة خفيير دي كويار قال بأن الحرب ضد العراق لم تكن دولية . لاسيما وأن قائد قوات التحالف الجنرال شواز كوف , لم يرتد قبعة زرقاء .

يعتبر البعض أن الفترة ما بين الاجتياح في أب 1990 وعملية عاصفة الصحراء في كانون الثاني 1991 , كانت فرصة للحلول السلمية وتسوية الوضع بالطرق الدبلوماسية لكن الحقيقة أن الإدارة الأميركية كانت متشددة ضد أية تسويه .

فقد أوعز الرئيس العراقي صدام حسين عبر قنوات الاتصال باستعداده للانسحاب مقابل منفذ على البحر, وسيطرته على حقل الرميلة وتسوية عملية كوتا , أنتاج النفط (مطر,2007).

استمر التصعيد السياسي وراح المزيد من القوات الأميركية والغربية تصل إلى الخليج , فيما تصاعدت لهجة

التهديد بالخيار العسكري حتى أصدر مجلس الأمن قرار 678 الذي منح فيه العراق مهلة تنتهي في 15 كانون الثاني/ يناير 1991, لتنفيذ القرارات الأحد عشر التي أصدرها مجلس الأمن من قبل . وبغير ذلك فإن مجلس الأمن يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار 660 وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة (مشكور,ص.158) .

وقد كان هذا النص تفويضاً باللجوء إلى الحل العسكري . وقبل صدور القرار عززت القوات الأميركية والبريطانية , وبقية القوات الحليفة , بالمشاة والدروع والطائرات , كما أطلقت أميركا ثلاثة أقمار اصطناعية للرصد والتصوير والاستماع والتنصت على جميع الأهداف والاتصالات العراقية .

كما نظمت الإدارة الأميركية حملة سياسية ونفسية على الصعيد العالمي للإيحاء بأن انتصار ما سمي (الشرعية الدولية) ضد العراق سيوفر الفرصة لحل كل النزاعات والمشاكل المستعصية في المنطقة .

وبالرغم من تدخل جامعة الدول العربية إلا أنه لم يكن هناك موقف فعلي للجامعة إزاء الأزمة بسبب التصعيد السريع لها, وأيضا أخذ زمام المبادرة من قبل مجلس الأمن الذي لم يترك مجالاً لأي حل تفاوضي في أطار عربي أو غير عربي .

في اليوم السابع عشر من كانون الثاني / يناير 1991 بدأ القصف الجوي لقوات الحلفاء ضد المواقع العسكرية والاقتصادية في العراق . وفي الليلة الأولى قصفت الطائرات العاصمة بغداد وسائر المدن العراقية بمئات الأطنان من القنابل,كما تعرضت القوات العراقية في الكويت لقصف مستمر ومكثف .

وفي24 شباط / فبراير 1991, بدأت العمليات البرية على محاور عدة , وأخذت القوات العراقية المتبقية في الكويت تعاني انهياراً في المعنويات بالإضافة إلى الجوع والعطش وانقطاع الاتصال بالقيادة وكانت طائرات الحلفاء تقصف الجنود المنسحبين من الكويت إلى العراق الأمر الذي أدى إلى قتل أعداد كثيرة منهم على طريق الكويت – البصرة الرئيسي .

أما الهجوم الرئيسي فقامت به القوات الأميركية عبر الحدود العراقية , بأتجاه محافظة الناصرية جنوب العراق . وعلى الرغم من أن العراق أعلن عبر الإذاعة في 26 شباط /فبراير 1991 , بانسحاب القوات العراقية من الكويت فقد ظلت قوات الحلفاء تقصف تجمعات القوات العراقية في البصرة (مشكور,ص.159) .

وفي الثاني والعشرين من شباط أعلن مندوب العراق في الأمم المتحدة قبول بغداد قرارات مجلس الأمن الاثني عشر , من دون شروط وفي اليوم نفسه أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش بتعليق القتال .لكن الحرب ظلت سارية, إذ أصدر مجلس الأمن في الثاني من آذار/مارس 1991 القرار رقم 686 الذي حدد شروط وقف أطلاق النار, فبعد

توقف العمليات القتالية بين دول التحالف والعراق أوفد الأمين العام للأمم المتحدة برئاسة وكيله مارتي هستاري لدراسة الوضع الإنساني في العراق , وقدمت البعثة تقريرها في 2 آذار / مارس 1991 الذي رفعه إلى مجلس الأمن,وفي 3 آذار /مارس 1991 جرى الاتفاق بين قيادات الحلفاء والقيادة العراقية على وقف موقت لإطلاق النار ,وعندما اتفق الحلفاء والقيادة العراقية على وقف أطلاق النار الموقت أنما كان القرار من قبل مجلس الأمن تحسباً لما يحصل لاحقاً الذي له الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يراه ضرورة لاتخاذ من الإعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين وأعادته إلى نصابه (الجلبي,1974,ص.47).

وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن قراره687 , الذي ينص على وقف أطلاق النار الدائم في الخليج .

وفي 7 نيسان / ابريل 1991 أعلن العراق قبوله بالقرار 687 , فسجل مجلس الأمن في 11 نيسان قبول العراق بالشروط الموضوعية لوقف أطلاق الحرب بشكل رسمي وسرى مفعول وقف الحرب وخلال أيام بدأ تنفيذ تلك الشروط الموضوعية وأهمها تدمير مخزون العراق من الأسلحة الإستراتيجية وحظر تصدير الأسلحة إليه , وإلزامه دفع غرامات الحرب, وهي تشمل الخسائر الكويتية وخسائر الدول الأخرى ونفقات الحرب ضده وخسائر الإفراد والشركات المتضررة من جراء احتلاله الكويت . وهذا يعني بقاء العراق مكبلاً لعشرات السنين .

وعلى الصعيد الإقليمي , فقد انتهت الحرب إلى تعزيز الوجود عموماً , والأميركي بشكل خاص في منطقة الخليج. وعقد اتفاقيات ثنائية بين دول الخليج من جهة وبين أميركا ودول غربية أخرى من جهة ثانية تتعهد فيها الأخيرة من بقاء قوات لها في المنطقة .

أما على الصعيد الدولي , فقد كانت الحرب أول اختبار لأميركا لدورها المنشود في النظام العالمي الجديد القائم على القطب الواحد بدلاً من نظام ثنائية القطبية الذي كان قائماً قبل تفكك الاتحاد السوفياتي .

فعلى الرغم من إنهاء الحرب التي كانت تحت عنوان إنهاء الاحتلال العراقي للكويت إلا أنه لم تنه مشكلة الحدود المستعصية التي هي سبب أثارة الأزمة فقد قامت اللجنة الدولية , المؤلفة على أساس القرار 687 برسم الحدود العراقية الجديدة بعد اقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي العراقية قبل الترسيم الأخير بما فيها حقول النفط في منطقة الرميلة فلم يقبل العراق بالترسيم القسري, وغاب ممثله عن اللجنة وبعد عامين من الاحتلال عاد العراق مرة أخرى إلى المطالبة بالكويت كلها حيث بدأت وسائل الإعلام تركز على (الحق التاريخي) للعراق وتبعية الكويت للعراق الأصل(مشكور,ص.160), ويمكن القول أنه من الواضح للعيان أن مشكلة الحدود العراقية – الكويتية لا تزال جمراً تحت رماد قد يجري تأجيجها في وقت أخر .

الخاتمة

لقد كان الوطن العربي تابعاً وخاضعاً للسيطرة العثمانية وهذا منع من ظهور الحدود بين الأقاليم التي تشكل الوطن العربي نظراً لعدها جزءاً من الدولة العثمانية . الا أن قدوم الإنكليز إلى المنطقة العربية , وعملهم على ترسيخ نفوذهم في المنطقة , مقابل تدهور أحوال الدولة العثمانية , بدأ يشكل مرحلة تحول كان لها تأثيراتها اللاحقة على قضايا الحدود بين الأقاليم العربية , وأن قيام الحرب العالمية الاولى, والنتائج التي تمخضت عنها بدايات تمزيق الجسد العربي الواحد , الذي كان يتطلع إليه العرب من خلال ما يسمى بالثورة العربية الكبرى , ومهدت تلك النتائج لعقد اتفاقيات سايكس – بيكو, وسان ريمو لاقتسام أقاليم الوطن العربي في المشرق غنائم للنهب والاستثمار والاستغلال, وكانت منطقة الخليج العربي حصة النفوذ البريطاني المنفرد في تلك المرحلة .

عمل الإنكليز على تقسيم الخليج العربي, وفقاً لاعتبارات المصلحة الاستعمارية البريطانية المجردة , وتجاوز أية اعتبارات أخرى سواء كانت طبيعية أو تاريخية أو ديمغرافية , ودون الرجوع إلى حكومات الأقاليم التي كانت في حينها من صنع المستعمر وتابعاً ذليلاً له , أما سلطة اتخاذ القرارات المهمة ولا سيما في قضايا الحدود , كانت من اختصاص المسؤولين الإنكليز في المنطقة.

وهكذا سعى الإنكليز إلى فصل منطقة الكويت عن ولاية البصرة قبل الحرب العالمية الأولى وتحديداً منذ أن جرى عقد اتفاقية الحماية السرية مع شيخ الكويت مبارك الصباح عام 1899 من دون الاهتمام بوضع تصور لحدود هذا الكيان الجديد المصطنع , أنما ترك هذا الأمر إلى وقت لاحق , حيث كان قيام الحرب العالمية الأولى, وما أسفرت عنه من نتائج نقطة التحول الحاسمة في رسم الحدود الدولية بين أقاليم الخليج العربي .

لقد كانت بدايات التفكير في رسم الحدود بين أقاليم الخليج العربي , تعود إلى عام 1913,إلا أن الحدث الحاسم في تقرير مسارات هذه الحدود , هو مؤتمر العقير عام 1922, الذي قرر فية الإنكليز من خلال ممثلهم (برسي كوكس) الحدود بين كل من نجد والعراق والكويت, إذ جرى سلخ ثلثي مساحة أرض الكويت وإعطاؤها لسلطان نجد آنذاك , وتعويض مشيخة الكويت بأراض من العراق , وهو ما قرره المؤتمر صراحة, فكان المحتل الإنكليز هو الخصم والحكم في نفس الوقت .

ويمكن القول أن عملية التحديد التي تمت بين كل من نجد والعراق والكويت تجاهلت إرادة ممثلي هذه الأقاليم تماماً, وهولاء ليس لهم حول أو قوة سوى أن يقبلوا بما يقرره المستعمر, وكانت بريطانيا لا تأخذ بأي من الاعتبارات الموضوعية , الطبيعية منها والتاريخية , والسكانية والحضارية .

وبناء على ذلك لا يمكن القول أو قبول ترسيم الحدود أو حتى وصفها من جانب المستعمر الإنكليز , لأنها لا تحقق مبدأ استقرار الحدود , كما وأن عدها وثائق دولية ورسمية , لا يجوز للدول ذات العلاقة الاعتراض عليها , قول

مردود, لانتفاء الفعل والإرادة للدول التي نشأت على تلك الأقاليم في مرحلة لاحقة, ووجد البعض منها أنه جرى التجاوز فيها على حقوقه التاريخية في أرضه ومياهه .

ومن النتائج الطبيعية التي خلفها الاستعمار الا تستقر الحدود بين دول المنطقة في مرحلة الاستقلال – كونها أساساً فرضت عليهم – ما لم يجر التفاوض والاتفاق على ترسيم الحدود , بحيث يؤخذ بالنظر المبادئ التي جرى العرف الدولي على التعامل على وفقها والاتفاقيات الدولية بشأن ترسيم الحدود بين الدول على الأخذ بها , لذا نلاحظ بقاء مسألة الحدود العراقية الكويتية قائمة حتى عام 1990.

المصادر

1) أحمد سعيد نوفل ,(1991), أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي ع(150), مركز دراسات الوحدة العربية.
2) آيبي جمال الدين ,(1991), أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية , دار الهدى للطباعة والنشر.
3) بطرس بطرس غالي ,(1973), الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية , مجلة السياسة الدولية، ع(32)، مؤسسة الاهرام للنشر.
4) جريدة الحياة , (1990/8/4), عدد صحفي, بيروت .
5) جريدة السفير , (1990/8/7), عدد صحفي, بيروت .
6) جريدة السفير ,(1990/9/24(, عدد صحفي, بيروت.
7) جريدة النهار, (1990/8/10), عدد صحفي, بيروت .
8) حسن ألجلبي ,(1970), مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية , معهد البحوث والدراسات العربية .
9) رضا هلال , (1991),الصراع على الكويت ...مسألة الأمن والثروة, ط1 , سينا للنشر .
10)سالم مشكور ,(1993), نزاعات الحدود في الخليج ... معضلة السيادة والشرعية , مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق , ط1.
11) صلاح العقاد ,(1973), نزاع الحدود بين العراق والكويت , مجلة السياسة الدولية، ع(33)، مؤسسة الاهرام للنشر.
12)غسان ألعزي ,(2002), سقوط النظرية الأمنية التقليدية , مجلة شؤون الأوسط ع (105) مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق .
13) غسان ألعزي ,(2008), مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة , مجلة شؤون الأوسط , ع(105) , مركز الدراسات الإستراتيجية .
14)غسان سلامه و(آخرون) ,(1989), الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ,ج1, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية .
15) فايز علي مطر ,(2007), جامعة الدول العربية وتسوية النزاع الحدودي الكويتي – العراقي , رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية – قسم العلاقات الدولية الإدارية الدبلوماسية , الجامعة الإسلامية في لبنان .
16) فلاح عبد الحسن عبد أيوب ,(2010), العراق بين الحصار والاحتلال وفقاً لإحكام القانون الدولي , رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الحقوق- قسم الدراسات العليا , الجامعة الإسلامية في لبنان
17)قسم التوثيق،(1991), حرب الخليج (وثائق وحقائق), ط1 ، دار النضال.

18)محمد إبراهيم حسن ،(1999), الجغرافية السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
19)محمد حسنين هيكل,(1992), حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، مؤسسة الاهرام للترجمة والنشر.
20)محمد سامي عبد المجيد ،(1986), أصول القانون الدولي العام ، ج 1 ، الجماعة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر.
21)محمد عبد الغني سعودي ،(1971), الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية.
22)محمد مظفر الادهمي ,(1997), من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخليج "دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق",الاهلية للنشر والتوزيع .
23)مصطفى عبد القادر النجار, (1975), التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي , مطبعة جامعة البصرة.
24)وزارة الخارجية العراقية. (1990، 19 تموز). رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية .*جريدة الثورة العراقية*، (7352).
25)Boggs, S.W,International Boundaries, New York, 1966,.